واقع وأدوار الباحثات العربيات في المجالات القيادية والبحثية

د. علياء العزي
باحثة في مجال العلوم السياسية والاجتماعية
المغرب

ملخص:

تقدم الورقة عرضا مفصلا، عن الأدوار التي ضلعت فيها المرأة العربية في مجالات البحث الأكاديمي والعلمي، من خلال إبراز مدى مساهمة قيادتها للمؤسسات والمراكز البحثية في عدد من الدول العربية في السنوات الأخيرة، ودورها في بناء المهارت والكفاءات وتأثيرها الإيجابي على مثيلاتها من الباحثات.

تتميز المرأة في قدرتها على الابداع والابتكار والقيادة، هذا ما لوحظ في السنوات الأخيرة من خلال رصد نسبة تواجد النساء في فرق العمل، وان لهذا التواجد نتائج جيدة.

فأن تواجد الباحثات في فرق العمل يساهم من تطور المعلومات ودعم الابتكار والتفكير، وهذا يخلق نوع من التوازن في تقاسم المهام المنوطة بها الى جانب الرجل.

تسلط الدراسة الضوء على اهم الرائدات القياديات العربيات للمؤسسات الأكاديمية، ومراكز الدراسات والبحث العلمي في العالم العربي، مع الإشارة الى الصعوبات والعوائق الي تواجههن خلال مسار عملهم القيادي.

ومن خلال مناقشة مجموعة من الآراء والمقترحات، ورصد الرؤى المتأملة مستقبلا، وكيفية خلق فرص لحصول الباحثات العربيات على ادوارهن القيادية، ومن خلال الدعم المجتمعي والمؤسساتي لها، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ان تبادل المعرفة والتواصل بين الباحثات العربيات، يتيح لهن إمكانيات مختلفة، منها اكتشاف المستقبل والمساهمة في التغير واتخاذ سبل وافاق جديدة في مجال البحث العلمي، وتمكين المرأة العربية من تحقيق اهداف التنمية، وذلك بالدعم والتشجيع لمثل هذه البحوث والقدرات القيادية النسائية في مجتمعاتنا العربية.

مقدمة

لم يعد حضور المرأة العربية في المراكز البحثية بالمنطقة تأثيثا للمشهد البحثي، او استجابة تقنية لقوانين تأسيسية تلزم بمقاربة النوع في أكثر من بلد للحصول على الشرعية القانونية، أو استجابة لرغبات ذكورية شخصية فيها الكثير من الشفقة، وإنما تتويجا لمسار نضالي/ علمي / تعليمي نسوي راكم الكثير من المكتسبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية توج مع مطلع الألفية الثالثة بريادة بحثية.

ريادة يمكن ملامستها بوضوح منذ سنة 2011، باعتبارها سنة فارقة في المنطقة ظهرت معها عشرات المراكز البحثية، التي أظهرت لنا نساء في العراق ولبنان والمغرب وتونس والكويت قادرات على دراسة الواقع العربي المعقد واستيعاب أنساقه واستشراف مساراته، بأوراق بحثية عميقة من حيث المواضيع والمفاهيم والنظريات، جعلت من البحث العلمي، وسلطة المعرفة قوة ناعمة للحد من الهيمنة الذكورية، دون تصادم على أساس الجنس خدمة للمجتمع، كل المجتمع بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين، وبعيدا عن المحاصصة، لأن المنجز حتى الان رغم كل الصعوبات والتحديات جاء عن جدارة واستحقاق.

جدارة قطعت مع منطق " الصدقة" و" التمكين" و " التسهيل" و " التيسير" الذي وإن كنا نتفهمه في سياقات تاريخي معينة، تتعلق بما بعد الاستعمار، حين كانت بعض القوى ضد تعليم البنات، وكان المجتمع غير مهيئ لقبول إمرأة عربية، سيدة قرارها، لها رأي في الدين، والسياسة ومجالات العلوم.. بالكاد تقود مؤسسة اجتماعية مثل الأسرة بفعل اجتهادات فككت مفهوم القوامة، فما بالك بقبول مؤسسات تعنى بالبحث العلمي.

إذن ما واقع المراكز البحثية في العالم العربي؟ وكيف انتقلت بعض التجارب العربية الرائدة من "تمكين المرأة" إلى "تمكنها" في العديد من المجالات وعلى رأسها المجال البحثي المعرفي، خلال أقل من حوالي عقدين؟ ماهي أهم التجارب الملهمة لنساء يدرن مراكز بحثية؟ وماذا عن الصعاب والتحديات؟

أسئلة إشكالية سنحاول الإجابة عليها اعتمادا على منهج وصفي تحليلي، أما أدوات الدراسة فسنعول أساسا في هذه الورقة العلمية على " المقابلة "، مقابلة نساء يدرن مراكز بحثية في أكثر من بلد عربي للوقوف عن قرب مع المنجز لتثمينه، ومعرفة حقيقة التحديات لتجاوزها.

ولتحقيق هذه الغاية وضعنا تصميما أوليا للورقة العلمية، يساعد على الإجابة عن الإشكالية المركزية، حيث قسمناه إلى قسمين، الأول عنوناه بالباحثات العربيات من التمكين إلى التمكن، والثاني موسوم بالقيادة النسوية للمراكز البحثية كما هو مبين أسفله.

أولا: الباحثات العربيات: من التمكين إلى التمكن

إذا كان تمكين المرأة العربية في المجال البحثي وغير البحثي يعني مساعدتها على التميز، من خلال فسح المجال أمامها وتسهيل مأموريتها، قانونينا واجتماعيا وثقافيا، فإن تمكن المرأة العربية يعني استثمارها الذاتي في هذه الفرص التي فتحت أمامها للحفاظ على الموقع، وإثبات الذات عن جدارة واستحقاق دون الحاجة لفعل فاعل قوي.

1- تمكين المرأة العربية

يعرف التمكين أنه عملية يكتسب من خلالها الأفراد الضعفاء التحكم في أحوالهم ويشتمل ذلك التحكم في الموارد الجسدية والبشرية العقلانية والمالية والتحكم في الجانب الإيديولوجي من معتقدات وقيم واتجاهات[1]، أثير المفهوم بالمطقة العربية في المجال السياسي، وارتبط بولوج النساء للبرلمان.

إن التمكين السياسي للمرأة هو المجال الذي شاع فيه استخدام مفهوم التمكين بشكل واسع وهو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة التي تضمن مشاركة المرأة في الشأن العام وفي كل مؤسسات صنع القرار.[2] لأن عواصم عربية عدة رغم اعترافها بالحقوق السياسة لنسائها، لم تنجح في تأنيث برلماناتها إلا مؤخرا.

تعتبر جيبوتي أول دولة عربية تمنح النساء حق العمل السياسي، كان ذلك عام 1946م، ولكن القرار بقي عالقًا حتى عام 1986، ففي هذا العام منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات. " في حين منحت جزر القمر "حقّ التصويت والترشيح عام 1959.ثم جاء دور تونس، وتلتها موريتانيا في عام 1961، ولكن المرأة لم تصل إلى البرلمان فيها إلّا عام 1975. وفي الجزائر، منحت المرأة هذا الحقّ عام 1962، ودخلت البرلمان في العام نفسه. أما في المغرب فقد منحته عام 1963، ودخلت البرلمان عام 1993 .[3]

ضل حضور المرأة بالبرلمان المغربي والعربي عموما محتشما، وشكليا، تنزيلا لاتفاقات دولية أو تمسحا بالحداثة السياسية، حتى يظهر هذا البلد أو ذاك بمظهر يحترم فيه حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليا[4] ولم يكن ذلك نابعا من صيرورة تاريخية أو وعي/ مجتمعية لذلك تمكين المرأة احتاج لمحاصصة (كوتا).

من هنا اعتمد المغرب سنة 2002 نظام كوتا لتخصيص ثلاثون مقعدا للمرأة، واستمرت هذه الحال حتى عام 2011 حيث تمت زيادة عدد المقاعد من 30 إلى 60 مقعدا، كإجراء مؤقت (وسيلة) بهدف تعزيز تمثيلهن داخل البرلمان، وانخراطهن الفعلي في صناعة وتوجيه السياسات العمومية.

هذه الالية التمكينية أظهرت تحسناً في تمثيلية النساء في مجلس النواب (الغرفة الأولى في البرلمان)، خلال الاقتراع الأخير، إذ انتقلت تمثيلية النساء من 20.5 في المائة في مجلس النواب السابق (2016 – 2021)، إلى 24.3 في المجلس الجديد. فيما تشير الإحصائيات إلى أن 75.7 في المائة من أعضاء مجلس النواب هم ذكور. أما في انتخابات الجماعات المحلية (البلديات) فعرفت تمثيلية النساء أيضاً تطوراً من 21.18 في المائة في انتخابات 2015 إلى 26.64 في المائة نسبة منهم قادرة على البحث العلمي بفعل مستواهم التعلمي المحترم.

حوالي 66.33 في المائة من أعضاء مجلس النواب الجدد لديهم مستوى تعليمي عالٍ. بينما الحاصلون على مستوى التعليم الثانوي فنسبتهم 27.59 في المائة. أما الذين لديهم مستوى ابتدائي فنسبتهم 5.32 في المائة، وبما أن أغلب الأحزاب السياسية المغربية لديها ذراع بحثي (مركز دراسات أبحاث) بعضهن ينشطن فيه.

2- تمكن المرأة العربية

على عكس التمكين الذي غالبا ما يكون الرجل من يقف خلفه لعمق في الإدراك أو لسبب من الأسباب، التمكن يعد صيرورة "تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة وقدرتها على اتخاذ القرار، أما على المستوى الجماعي فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط و حركات اجتماعية ومؤسسات بحثية قادرة على تمثيل مصالحهن[5] ولما لا الوصول إلى مراكز قيادية تعنى بأهمية البحث وسلطة المعرفة التي غالبا ما ينصت لها صانع القرار السياسي، ويمكننا اعتبارها مؤشرات.

إن المكاسب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجنيها المرأة هي بمثابة المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين[6] في حين أن تربعها على عرش مؤسسة بحثية وإصدارها أعمال فكرية يعد تمكنا، إن شئنا هو نوع من أنواع إثبات الذات في المنطقة العربية، وشكل من أشكال القطع من التمكين.

لقد كان تمكين المرأة بعد أن استعصى عليها التميز بعد الاستقلال خطوة أولية لتمكنها إجراء تقنيا متفهما على امل تمكنها "لأن نظرة المجتمع للمرأة وقتها كانت نظرة شفقة اتجاه مخلوق ضعيف لم يستطيع الانخراط في العمل السياسي أو الثقافي او الاقتصادي بسهولة وذلك لهيمنة الرجل على كثير من الأعمال والمهن والحرف ولذلك نجد الرجل يحارب المرأة في كل الميادين وكأنها عدو له.[7] أما اليوم وقد حدثت تغيرات اجتماعية وذهنية مهمة فإن المنهجية يجب ان تعدل أيضا.

تعديل فلسلفته قائمة على التمكن وليس التمكين، لأن المرأة راكمت ما يكفي من التجربة وأصبحت "عندما تتناول موضوعا ما تبدع فيه خصوصا البحث العلمي[8] من موقع رئاسة مراكز بحثية إن تمكن نسائي والذي يجب أن لا يعزب عن بالنا أنه تميز رجالي في الان ذاته[9] لولاه ما كان لنا بالمنطقة العربية أن نجد نساء عربيات على رأس مراكز عربية، وبإشعاع دولي.

ثانيا: القيادة النسوية للمراكز البحثية

إن الانتقال من تميكن المرأة إلى تمكنها يعني الانتقال أيضا من الاكتفاء بالأدوار الوظيفية في المؤسسة التعلمية/التمريضية/العسكرية..ناهيك عن الأدوار الأسرية، إلى لعب أدوار بطولية من داخل مؤسسات بحثية تنتج الفكر، وتترافع عن الأفكار النسائية بالأفكار الإنسانية الإمر الذي أنجزت فيه نساء عربيات الكثير.

1- المنجز

إن المرأة العربية حققت خلال السنوات الأخيرة نجاحات هامة تدعم صورها الإيجابية فقد أصبحت وزيرة وسفيرة وعضو في البرلمان، وغدت قيادات إعلامية على مستوى الصحف والمجلات ومحطات الإذاعة وقنوات التلفزيون، كما برزت المرأة كأستاذة جامعية وباحثة[10] وهذا ما يهمنا أكثر في هذه الورقة العلمية.

إذا كان من اللازم الحديث عن المنجز البحثي فلن نجد أحسن من أبرز وجه طبع "المعهد القومي للبحث العلمي بالرباط" الدكتورة فاطمة المرنيسي التي اعتبرتها صحيفة "الغارديان" البريطانية سنة 2011 بكل رمزية السنة، واحدة من بين مئة امرأة الأكثر تأثيرًا في العالم وليس المغرب او المنطقة المغاربية والشرق الأوسط.[11]

حصدت المرنيسي تكريماتٍ وجوائزَ عالمية عدّة أبرزها: جائزة أستورياس الإسبانية للأدب في العام 2003، وجائزة إراسموس الهولندية عن محور "الدين والحداثة" في العام 2004. ومن باب تكريمها وتقدير أعمالها، دُشّن في العام 2015 كرسيّ باسمها في جامعة محمد الخامس في الرباط.

واجهت المرنيسي كل العراقيل التي تواجه تمكن المرأة من موقع الباحثة وبالبحث العلمي من خلال كتب مؤسسة لنسوية عربية تعرف ماذا تريد عرت النظرة الجنسية المبتذلة لبني جنسها وفككت البناء/ الهندسة الذكورية، وحللت التاريخ النسوي بمنهجية سوسيولوجية تزاوج بين البحث الأرشيفي والبحث الميداني عسى أن يصير للنساء العربيات أجنحة حلم يحلقون بها في سماء البحث العلمي.

ولقد كانت ثمرة هاتين المقاربتين وذاك الهم البحثي، كتب مؤسسة للنسوية العربية، ومرجعا لا محيد عنه للنسوية العالمية بفعل ترجمة أعمالها لمختلف اللغات مثل "الجنس كهندسة اجتماعية"، و"الحريم السياسي"، و"هل أنتم محصنون ضد الحريم؟"، و"الجنس والأيديولوجيا والإسلام"، و"ما وراء الحجاب"، و"الإسلام والديمقراطية"، و"شهرزاد ترحل إلى الغرب"، و"أحلام الحريم"، و"نساء على أجنحة الحلم".

المعهد القومي للبحث العلمي الذي ارتبط إسمه باسم فاطمة المرنيسي شاهد حي على مرحلة التمكين العلمي البحثي للمرأة العربية، ولولا هذه المرحلة المؤسسة التي رفعت فيها المرنيسي تحديات عدة، مهدت الطريق لجيل التمكن الذي تعد الدكتورة فاطمة رومات نموذجا منه.

ترأس الدكتورة فاطمة رومات المعهد الدولي للبحث العلمي بمراكش بمهنية عالية دون أن يتعارض ذلك مع كونها أما وزوجة، هي التي لم تكتفي بوظيفة أستاذة بجامعة محمد الخامس بالرباط وإنما حاولت جمع المجد البحثي من اطرافه بإصدارات نوعية وفي مجال حساس يجمع التعليم العالي والذكاء الاصطناعي.

"كتاب التعليم العالي والذكاء الاصطناعي" هذا صنف ضمن أفضل عشرين كتابا في العالم من طرف موقع book authority الموقع الرائد في العالم الخاص بتوصيات كتب قادة الفكر، وهو موقع يمكن من العثور على أكثر الكتب الموصي بها لأي موضوع.

ويحدد book authority أحسن وأجود الكتب ويقوم بتصنيفها باستخدام معايير وإشارات بما في ذلك الإشارات العامة الصادرة عن وسائل التواصل الاجتماعي، وتوصيات قادة الرأي والفكر والثقافة والإعلام إضافة إلى تقييمات المستخدمين.

الكتاب الصادر عن دار النشر العالمية springer، كان سؤال إشكاليته المركزية هو كيف يعزز التعليم العالي والبحث العلمي تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي استنادا الى التحليل المنهجي، "كما يقدم الكتاب أيضا وجهات نظر علمية حول الاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي في التعليم العالي والبحث العلمي منذ ظهور وباء (COVID-19)، بالإضافة إلى مقاربة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي التي اعتمدتها اليونسكو.[12]

على كل حال وجود المرأة العربية على رأس مراكز بحثية في لبنان ومصر وتونس والمغرب.. هو في حد ذاته تميز وتمكن لأن إدارة مؤسسة بحثية تتطلب جهد، وتتطلب مستوى متقدم من الانخراط في المجتمع وقضاياه، تتبع مساراته السياسية، معرفة الواقع، اسشراف المستقبل وبناء السيناريوهات وما إلى ذلك من انسلاخ عن الفكر الذكوري، لأنه في الغالب المؤسسة البحثية ينخرط فيها مجموعة ممن يؤمنون بقدرات هذه المرأة التي جعلوها بشكل ديمقراطي على رأس مؤسستهم البحثية، إنه اعتراف بالمرأة وتقدير وإنصاف لقدراتها التواصلية والتشبيكية التي عادة ما تتفوق فيها على الرجل[13].

إن مسألة وصول المرأة إلى مراكز اتخاذ القرار وصناعة الفكر يرتبط غالبًا بمجموعة من المعطيات كالأصل الاجتماعي والتكوين العلمي... إلخ، كما أنها تتأثر بطبيعة العقليات والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع. وقد حصل بعض هذا التحوّل بفعل عملية التحديث التي ساهمت في خلخلة مجموع التصوّرات والمفاهيم الموروثة والتحديات الموضوعة حول دور المرأة في المجتمع. إنّ التحوّل يجري ببطء، إلّا إنه ثابت[14]

2- التحدايات

كثيرة هي ومتعدة التحديات التي واجهت تميكن المرأة وتواجه تمكنها، إلا أن أبرزها ثلاث تحديات، الأول سوسيوثقافي والثاني قانوني والثالث برز مع سطوة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة التي لم تجتهد كثيرا في تغيير الصورة النمطية الموروثة عن المرأة العربية المقزمة لأدوارها.

أ- التحدي الثقافي

يتمثل في الموروث البائد والعادات والتقاليد العربية السوسيو ثقافية التي تحدد سلفا الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة، لذا وجب الثورة على هذه المعتقدات البالية بما يساعد على فسح المجال نحو مشاركة أوسع للمرأة في الحياة العامة، عموما والمراكز البحثية من موقع الريادة خصوصا على ان لا يكون ذلك على حساب الاستقرار الاجتماعي، وذلك من خلال التدرج في تطوير المفاهيم الإيجابية مثل المساواة، العمل، المشاركة، ونشر الأعمال الفكرية التي أبانت فيها النساء العربيات عن عمق في الطرح.

بهذه الاستراتيجيات يمكن مواجهة موروثات مثل فكرة الصراع بينها والرجل أو تبعيتها التامة للرجل باعتبارها مخلوق ناقص والحد من كل التأثيرات السلبية على المرأة من خلال التعليم والتوعية والإعلام والعمل على نشر الوعي السياسي حول أهمية مشاركة المرأة السياسية دون تحرش أو النظرة الجنسية، النزوة التي لم يتخلص منها الرجل العربي حتى اليوم حسب دراسات وبلغة الأرقام.

أرقام صادمة تلك التي كشفت عنها دراسة حديثة حول عمل النساء في الصحافة بالمغرب، مؤكدة أن أزيد من 43,9 بالمائة من الصحافيات تعرضن للتحرش، سواء من قبل زملاء أو رؤساء التحرير، ناهيك عن التفرقة ما بين الصحافية والصحافي، سواء تعلق الأمر بالأجور أو الوصول إلى مناصب المسؤولية وغيرها[15].

قالت الدراسة إن 30,3 بالمائة ممن تعرضن التحرش قلن إنه كان صادرا عن زميل صحافي، بينما 24,2 قلن إنه كان صادرا عن رئيس التحرير؛ فيما قالت 9.1 بالمائة إنه كان صادرا عن مدير النشر، مؤكدة أن الصحافيات المتعرضات للتحرش لا يقمن بالتبليغ عن المتحرش بنسبة تصل إلى 91.2 بالمائة، فيما قامت فقط 8.8 بالمائة بالتبليغ[16].

مثل هذه التصرفات الخطيرة يمكن للجانب التشريعي باعتبار القوانين الإطار الحاكم للمجتمع أن تلعب دورا مهما في محاصرتها، وتضييقها، وذلك بملائمة التشريعات المحلية من طنجة إلى بغداد مع المواثيق الدولية التي تعتبر حقوق المرأة حقا من حقوق الإنسان غير القابلة للتجزيء.

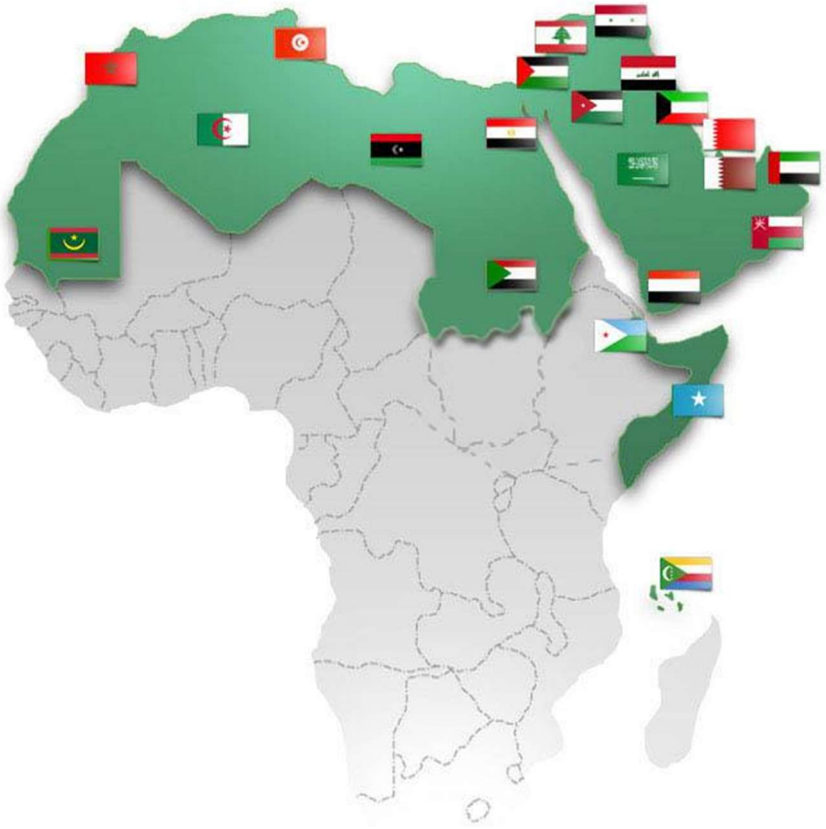

خارطة الوطن العربي توضح الدول العربية

ب- الجانب القانوني

منذ إنشاء الأمم المتحدة، ظلت المساواة بين الرجال والنساء تشكل إحدى أهم الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان. ويحدّد ميثاق الأمم المتحدة المعتمد في عام 1945 أهدافاً منها "إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية [و] بكرامة الفرد وقدره كإنسان، [و] في المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء". وعلاوة على ذلك، تنص المادة 1 من الميثاق أن من مقاصد الأمم المتحدة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية "بلا" تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين". ويتكرر هذا الحظر للتمييز القائم على أساس الجنس في المادتين 13. [17]

واعتمد في عام 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهو يؤكد أيضاً حق النساء والرجال في التمتع على قدم المساواة بالحقوق المذكورة فيه دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما الجنس،...." ولدى صياغة الإعلان دار نقاش مستفيض بشأن استخدام مصطلح " all men عوض استخدام مصطلح محايد جنسانياً واعتمد الإعلان في نهاية المطاف استخدام مصطلحي "all human beings" "جميع الناس" و "everyone" "كل إنسان" من أجل عدم ترك أي مجال للشك في أن الإعلان العالمي يقصد بمصطلح "كل إنسان" الرجال والنساء على حد سواء.[18]

هذه القوانين وغيرها من المفروض أن تشاع من طرف الإعلام التقليدي والحديث لتسريع تمكن المرأة العربية " في البحث العلمي، والذي قد يتوج برئاسة مركز بحثي لا سيما أنه بعد التمكين، الوثيرة أصبحت شبيهة بوثيرة تمكن الرجل لان التعليم والمسار الدراسي هو نفسه الذي يتلقونه معا، لكن الذي يخلق الفرق هو المسارات الشخصية لهذا وذاك وكيفية تدبير الحاجيات وتطوير المعارف والإمكانات، لذلك لا يمكن الحديث عن بحث علمي ذكوري واخر أنثوي من حيث الجودة والقدرة على الافتراض وطرح الأسئلة والإجابة عن الإشكالات وإعطاء البدائل وهذا ما لا يريد إدراكه جزء من المجتمع وبعض الإعلاميين[19].

ت- وسائل الاعلام

رغم كل الإنجازات التي حققتها نساء عربيات مع مؤسسات بحثية عربية وغيرها من المؤسسات، ورغم وصولها للعالمية، وما المرنيسي ورامو إلا نماذج لعشرات النسوة المتألقات في نواكشوط وبغداد والقاهرة ودبي والمنامة والرياض..لازال الإعلام العربي في الغالب مصرا على خطه التحريري الرجعي عندما يتعلق الامر بالمرأة.

إن تناول الإعلام للمرأة وخاصة في المنطقة العربية يتميز باستغلال المرأة بوضعها في إطار معين كما حدث في وقت من الأوقات مع المرأة في الغرب. فأصبحت المرأة جزءاً أساسياً ولكن في قالب محدد من الإعلان والفيديو كليب والأغنية المثيرة وأصبح من النادر أن نرى أو نسمع أو نشاهد مثلاً إعلاناً لا يتضمن صورة للمرأة حتى لو لم يكن الأمر يستدعي ذلك مما دعا الكثيرين من المدافعين عن حقوق المرأة أن يصفوا هذه الظاهرة باعتبارها استغلالاً لجسد المرأة كسلعة – وسيطة لترويج سلع أخرى أو باعتبارها عقلاً يسهل التأثير عليه للشراء بشكل عام سواء ما كان يروج عنه يخص المرأة أم لا.[20]

هذه التحديات يمكن النظر إليها في شموليتها لأن "المشكل بنيوي يرتبط باليات انتاج الباحث في الوطن العربي من جهة ومن جهة أخرى بسبب أولويات المرأة التي عادة ما تكتفي بحثيا بمسارات عادية قد تكون محترمة، لكن لا تجنح إلى موقع الريادة و الرئاسة وتحمل المسؤولية الأولى في المركز البحثي مثلا، لصعوبة ربح رهان الأم الزوجة الناجحة والباحثة التي تدير مركزا بحثيا ضمن فضاء الإنتاج العلمي، لان سلطة المجتمع تعطي الأولوية للنجاح الأسري مع حد أدنى من البحث العلمي، وليس الريادة وتحمل المسؤولية، وهذا ينعكس سلبا على دورها في المركز البحثي، الوظيفة تؤديها لكن الإنتاج العلمي ومتابعة الإصدارات وتحكيم المقالات يضل ضعيفا ويحتاج إلى منافسة أكبر لاخيها/زميلها، الرجل الباحث[21].

خلاصة واستنتاج

على العموم إذا كان تمكين المرأة العربية في المؤسسات البحثية وغيرها واقع أملته شروط موضوعية، حققت بموجبه عربيات بعض الإنجازات، فإن التمكن رهان على الذات النسوية العربية قبل أي رهان اخر.

اما الرهان على التميز من خلال التواجد في الصف الأول للمؤسسات البحثية فنتائجه ستكون لها أثر على جميع المستويات خاصة وان عدد المراكز البحثية منذ سنة 2011 تزايد كما وكيفا، وينصت له من طرف الفاعل السياسي إيمانا بدوره المفصلي تمكينا وتمكنا.

الهوامش:

[1] Agrnou, Fatima, "Gender, literacy and empowerment in Morocco", USA, Rutledge press, 2004, pp 41/42

[2] منى غنام التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة دور البرلمان والإعلام في مصر، الأردن، البحرين"، 2008، ص 202.

[3] إكرام عدناني التمكين السياسي للمرأة تقنية الكوتا في المغرب نموذجا، نموذجا منتدى السياسات العربية، نوفمبر 2019 ص 3_4

[4] اعترف المغرب في دستور 1992 بحقوق الغنسان كما هو متعارف عليها دوليا لأول مرة في تاريخه الدستوري.

[5] منى عطية خزام خليل، سياسة الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ظل العولمة المكتب الجامعي الحديث 2016 ص ص 411/410

[6] سهام بن رحو بن علال التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية والميدانية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين ألمانيا، ص53

[7] مقابلة علمية أجرتها الباحثة مع الدكتورة صباح الجداوي أستاذة باحثة وخبيرة بوزارة التربية والتعليم جمهورية مصر العربية.

[8] نفسه

[9] مقابلة علمية أجرتها الباحثة مع الدكتورة حياة الدرعي مديرة مركز مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية، عضوة المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بالمملكة المغربية.

[10] محمود يوسف، صورة المرأة المصرية في الأفلام السينمائية التي يقدمها التلفزيون، المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد 10 يناير مرس 2001 ص 85-59

[11] هشام ناصر، كتاب باحثة مغربية ضمن قائمة أفضل 20 كتابا في العالم نشر على موقع انفاس بريس بتاريخ 24 يناير2023الرابط https://shortest.link/felE

[12] هشام ناصر، كتاب باحثة مغربية ضمن قائمة أفضل 20 كتابا في العالم https://shortest.link/felE

[13] مقابلة علمية أجرتها الباحثة مع الدكتورة حياة الدرعي مديرة مركز مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية، عضوة المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بالمملكة المغربية.

[14] محمد بنهلال، "المشاركة السياسية للمرأة في المغرب بين المعوقات وسبل التجاوز". المجلة العربية للعلوم السياسية عدد يناير/كانون الثاني 2011.ص131.

[15] أمال كنين، دراسة تكشف تعرض 44 بالمائة من الصحافيات المغربيات للتحرش الجنسي، نشر على موقع هسبريس بتاريخ الجمعة 20 يناير 2023 - 21:00 الرابط https://shortest.link/ewtz

[16] أمال كنين، دراسة تكشف تعرض 44 بالمائة من الصحافيات المغربيات للتحرش الجنسي، نشر على موقع هسبريس بتاريخ الجمعة 20 يناير 2023 - 21:00 الرابط https://shortest.link/ewtV

[17] حقوق المرأة من حقوق الإنسان، الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي نيويورك وجنيف 2014 ص 3_4

[18] نفس ص 4

[19] مقابلة علمية أجرتها الباحثة مع الدكتورة حياة الدرعي مديرة مركز مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية، عضوة المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بالمملكة المغربية.

[20] جعفر عبد السلام، صورة المرأة في الإعلام، رابطة الجامعات الإسلامية، ط1 سنة 2006 ص 10.

[21] مقابلة علمية أجرتها الباحثة مع الدكتورة حياة الدرعي مديرة مركز مدى للدراسات والأبحاث الإنسانية، عضوة المجلس الأعلى للتربية والتكوين، بالمملكة المغربية.